الأمم المتحدة

E/C.19/2017/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 February 2017
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة السادسة عشرة
نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل – ٥ أيار/مايو ٢٠١٧
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

المستجدات المتعلقة بالشعوب الأصلية وخطة عام ٢٠٣٠

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

يقدم هذا التقرير آخر المستجدات بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من منظور الشعوب الأصلية. والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، بوصفه هيئة خبراء لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يضطلع بدور مهم في تقديم مشورة الخبراء بشأن سبل ضمان أخذ حقوق الشعوب الأصلية في الاعتبار وإعمالها بصورة فعالة عند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتضمن هذا التقرير الإسهامات الفنية من جانب المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في الاستعراضات المواضيعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧، إلى جانب تأملات في موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٧، ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“.

* E/C.19/2017/1.

200217 170217 17-01984 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتضمن ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ غاية مرتبطة بها. وخطة عام ٢٠٣٠ هي خطة عالمية وتحويلية ومحورها الإنسان وُضعت لتحقيق التنمية المستدامة، وهي تشدد على عدم ترك أي أحد خلف الركب عند تنفيذها.

٢ – وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، لقيت استحسانا باعتبارها خطة تحولية وطموحة في جميع أنحاء العالم. وتعتبر أيضاً أهداف التنمية المستدامة خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بالشعوب الأصلية مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، التي غابت فيها قضايا الشعوب الأصلية بدرجة كبيرة، ونادرا ما كانت تدرَج في خطط العمل الوطنية. وعلاوة على ذلك، لم يكن للشعوب الأصلية صوت مسموع أو مشاركة تذكر في وضع الأهداف السابقة وتنفيذها ورصدها.

٣ – وقد شاركت الشعوب الأصلية منذ مرحلة مبكرة في وضع خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها وغاياتها. ونتيجة لمشاركتها الهامة وللدعم المقدم من الدول الأعضاء، فإن قرار الجمعية العامة ١/٧٠، ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، يتضمن ست إشارات مباشرة إلى الشعوب الأصلية، بما في ذلك الغاية ٢-٣ المتعلقة بالإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، والغاية ٤-٥ المتعلقة بتكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم. وعلاوة على ذلك، يستند هذا الإطار إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز والاستدامة والمشاركة من جانب أصحاب الحقوق، وهي كلها أمور أساسية بالنسبة للشعوب الأصلية.

٤ – ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه حقوق الشعوب الأصلية عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما على الصعيد الوطني. ولا تظهر بعض الأولويات الرئيسية للشعوب الأصلية في خطة عام ٢٠٣٠ مثل مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة والحق في التنمية المقررة ذاتيا، فضلا عن التحديات المستمرة المتصلة بعدم الاعتراف القانوني بالشعوب الأصلية وبحقوقها الفردية والجماعية. وعلى نفس المنوال، لوحظ أن غياب نهج يراعي الاعتبارات الثقافية إزاء التنمية يشكل تحديا للحفاظ على حقوق الشعوب الأصلية وحماية ثقافاتها وأساليب حياتها المتميزة.

٥ – ولضمان عدم ترك الشعوب الأصلية خلف الركب، لا بد أن تنفَّذ أهداف التنمية المستدامة في ظل الاحترام الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

ويشكل الإعلان إطارا للمعايير الدنيا لبقاء الشعوب الأصلية في العالم وكرامتها ورفاهها وحقوقها، كما يقدم التوجيه بشأن كيفية ضمان الحوار السلمي بشأن الأولويات الإنمائية بين الشعوب الأصلية والدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية.

٦ - وعموما، فإن خطة عام ٢٠٣٠ تتيح فرصة جديدة لجعل الشعوب الأصلية في صلب العملية بوصفها من أصحاب الحقوق وجهات فاعلة في تحقيق تنميتها الذاتية بدعم من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص وجهات أخرى. وكما ذكر الأمين العام خلال التفاوض بشأن خطة عام ٢٠٣٠:

> ”يجب أن تُعمِل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حقوق الشعوب الأصلية على صعيد جميع الأهداف، وألا تُترك الشعوب الأصلية خلف الركب“.

٧ - وينبغي للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، بصفته هيئة للخبراء تقدم تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يضطلع بدور رئيسي في ضمان تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وأولوياتها في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعرض هذا التقرير الإسهامات الفنية المقدمة من المنتدى الدائم في المناقشات المواضيعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧.

٨ - ويهدف التقرير إلى تقييم مدى تجلي التقدم المحرز لصالح الشعوب الأصلية في عام ٢٠١٦، السنة الأولى من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وكيفية إشراك الشعوب الأصلية على جميع المستويات. ويتناول التقرير أيضا الموضوع السنوي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى[(١)] ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“ وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي[(٢)]، ”القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده عن طريق تشجيع التنمية المستدامة وتعزيز الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة“، ويقدم إرشادات بشأن كيفية ضمان إشراك الشعوب الأصلية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ثانيا - لمحة عامة عن خطة عام ٢٠٣٠ من منظور الشعوب الأصلية

٩ - خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة للسياسة العامة واسعة النطاق وعالمية تتضمن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتكاملة وغير القابلة للتجزئة. وهي تستند إلى فهم شامل ومتعدد

(١) انظر القرار ٧٠/٢٩٩.

(٢) E/CN.6/2017/9، الفقرة ٧.

الأبعاد للتنمية، يركز بقوة على حقوق الإنسان والبيئة والإدماج الاجتماعي والمساواة والمشاركة والتقدم الاقتصادي.

١٠ - ومعظم أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها تكتسي أهمية بالنسبة لحقوق الشعوب الأصلية ورفاهها: فترتبط ١٥٦ غاية من الغايات الـ ١٦٩ (أي نسبة ٩٢ في المائة) ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان، بينما ترتبط ٧٣ غاية منها إلى حد كبير بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[٣].

إشارات محددة إلى الشعوب الأصلية في خطة عام ٢٠٣٠

١١ - بخلاف الأهداف الإنمائية للألفية، تشمل أهداف التنمية المستدامة ست إشارات صريحة إلى الشعوب الأصلية. وتتضمن اثنتان من الغايات إشارات محددة إلى الشعوب الأصلية، حيث تنصان على الالتزام بمضاعفة الإنتاج الزراعي لصغار المزارعين من أفراد الشعوب الأصلية (الغاية ٢-٣) وضمان تكافؤ سبل الحصول على التعليم لأطفال الشعوب الأصلية (الغاية ٤-٥). وهناك أيضا التزام قوي في خطة عام ٢٠٣٠ بتمكين الشعوب الأصلية وإشراكها في تنفيذ تلك الأهداف واستعراض التقدم المحرز في تحقيقها. وعلى الصعيد الوطني، تشجَّع الدول على أن تدرج إسهامات الشعوب الأصلية في الاستعراضات المنتظمة والشاملة للتقدم المحرز (القرار ١/٧٠، الفقرة ٧٩).

إشارات إلى الشعوب الأصلية في القرار ١/٧٠

- **التمكين**

- لا بد من تمكين الضعفاء. ويشمل من تراعى احتياجاتهم في الخطة جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة (الذين يعيش أكثر من ٨٠ في المائة منهم في فقر) والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسنين وأفراد **الشعوب الأصلية** واللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين. (الفقرة ٢٣)

- **التعليم والتعلُّم**

- فالناسُ بصرف النظر عن هويتهم من حيث نوع الجنس أو العمر أو الانتماء العرقي أو الإثني، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، وأبناء **الشعوب الأصلية**، والأطفال والشباب، ولا سيما الذين يعيشون في أوضاع هشة،

(٣) المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان (٢٠١٦) - http://sdg.humanrights.dk.

كلُّهم ينبغي أن يستفيدوا من فرص التعلم مدى الحياة، بما يساعدهم على تحصيل المعارف والمهارات الضرورية لانتفاعهم بالفرص المتاحة لهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية مشاركة كاملة. (الفقرة ٢٥)

- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة **والشعوب الأصلية** والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠. (الغاية ٤-٥)

- **المشاركة**

- وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والسلطات المحلية **والشعوب الأصلية** والمجتمع المدني والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل مع هذه الخطة ملايين الناس الذين سيجعلون منها خطة لهم. (الفقرة ٥٢)

- **القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة**

- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد **الشعوب الأصلية** والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠. (الغاية ٢-٣)

- **المشاركة في المتابعة والاستعراض**

- ويمكن أن تستفيد هذه الاستعراضات من مساهمات **الشعوب الأصلية** والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الجهات صاحبة المصلحة، وفقا للظروف والسياسات والأولويات الوطنية. ويمكن للبرلمانات الوطنية وأيضا المؤسسات الأخرى أن تدعم كذلك هذه العمليات. (الفقرة ٧٩)

المؤشرات وتصنيف البيانات

١٢ - في آذار/مارس ٢٠١٦، وافقت اللجنة الإحصائية على إطار المؤشرات العالمية المقترح لرصد الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، باعتباره منطلقاً عملياً. وتتضمن قائمة إطار المؤشرات العالمية المقترحة، التي وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[٤]، ٢٣٠ مؤشرا لقياس التقدم المحرز بشأن تنفيذ تلك الأهداف. وتشكل هذه القائمة منطلقا عمليا للرصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وذلك رهناً بتحسين جانبه التقني في المستقبل[٥]. وعلى الصعيد الوطني، ستشكل قائمة المؤشرات العالمية أيضا مصدراً للتوجيه في وضع أطر المؤشرات الوطنية من أجل استعراض التقدم الوطني المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة.

١٣ - ومن بين المؤشرات المدرجة في قائمة المؤشرات العالمية، تؤدي العديد منها دورا حاسما في رصد التقدم المحرز بالنسبة للشعوب الأصلية. وهي تشمل المؤشرات التي تقيس دخل صغار منتجي الأغذية حسب الانتماء إلى الشعوب الأصلية (المؤشر ٢-٣-٢) وفرص حصول أفراد الشعوب الأصلية على التعليم (المؤشر ٤-٥-١). وتحيل المؤشرات المقترحة لقياس مدى تأمين الحقوق في الأراضي (المؤشران ١-٤-٢ و ٥-أ-١) على ”نوع الحيازة“، الذي يمكن أن يستوعب البُعد المتعلق بالحقوق الجماعية في الأراضي باعتبارها أساسية لقياس العلاقة الجماعية التي تربط الشعوب الأصلية بأراضيها وأقاليمها ومواردها. ومما يكتسي أهمية خاصة أيضا المؤشر المتعلق بتصور الشعوب للتمييز استنادا إلى أسباب التمييز المحظورة في القانون الدولي لحقوق الإنسان (المؤشران ١٠-٣-١ و ١٦-ب-١)، وهو ما يمكن استخدامه لتتبع مدى التقدم المحرز بشأن تجارب الشعوب الأصلية فيما يخص التمييز.

المؤشرات ذات الصلة بالشعوب الأصلية في قائمة المؤشرات العالمية

خطة عام ٢٠٣٠	المؤشرات التي تؤدي دورا حاسما في رصد التقدم المحرز بالنسبة للشعوب الأصلية
الهدف ١	١-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر
الغاية ١-٢	
(القضاء على الفقر)	

(٤) فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة هو فريق فرعي تابع للجنة الإحصائية.

(٥) E/CN.3/2016/2/Rev.1، المرفق الرابع.

الهدف ١	١-٤-٢ نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، ولديهم مستندات معترف بها قانوناً ويعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب الجنس ونوع الحيازة
الغاية ١-٤	
(الحقوق في الأراضي)	
الهدف ٢	٢-٣-٢ متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس ووضعهم كأفراد من الشعوب الأصلية
الغاية ٢-٣	
(القضاء على الجوع)	
الهدف ٤	٤-٥-١ بيانات المساواة (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة ومؤشرات أخرى مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمتضررين من التراع متى أصبحت البيانات متوافرة) فيما يتعلق بجميع المؤشرات الواردة في هذه القائمة والتي يمكن تصنيفها
الغاية ٤-٥	
(التعليم)	
الهدف ٥	٥-أ-١ (أ) النسبة المئوية للأشخاص الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية (من أصل مجموع السكان الزراعيين)، بحسب الجنس؛ (ب) وحصة المرأة بين الملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة
الغاية ٥-أ	
(المساواة بين الجنسين)	
الهدف ١٠	١٠-٣-١ النسبة المئوية للسكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرا الماضية بناء على خلفيات تمييزية محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان[٦]
الغاية ١٠-٣	
(عدم التمييز)	

١٤ - ويجري أيضا التركيز بشكل عام على تصنيف البيانات، وهو أمر ضروري لرصد التقدم المحرز بالنسبة للشعوب الأصلية. وتدعو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الدول إلى ''تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية'' (الغاية ١٧-١٨).

(٦) يتكرر هذا المؤشر بشأن التمييز والتحرش في إطار غايتين (١٠-٣ و ١٦-ب).

١٥ - وبينما أحرز تقدم في بعض البلدان، لا يزال هناك تحد كبير يتمثل في التأكد من أن الإحصاءات الرسمية تشمل ”محددات هوية الشعوب الأصلية“ من خلال طرح أسئلة مثلا عن اللغة أو الجغرافيا أو التحديد الذاتي للهوية. وهذا أمر ضروري لإبراز مكان الشعوب الأصلية في الإحصاءات، ولكي يتسنى تصنيف البيانات وتسجيل أوجه عدم المساواة التي تواجه الشعوب الأصلية في إطار جميع أهداف التنمية المستدامة.

١٦ - وقد شهدت منطقة أمريكا اللاتينية، بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقدما كبيرا في مجال إدراج أسئلة عن التحديد الذاتي للهوية في تعداداتها وإحصاءاتها الوطنية. وبينما قام بَلَدان فقط بإدراج معايير تتصل بالتحديد الذاتي للهوية في جولة التعداد لعام ١٩٩٠، قام ٢١ بلدا بإدراج هذه المعايير عند إجراء تعداد عام ٢٠١٠[٧].

١٧ - وتبرز حاليا في المنطقة ممارسات جيدة في صياغة أسئلة تتعلق بالتحديد الذاتي للهوية[٨] وتكتسي أهمية لضمان إبراز الشعوب الأصلية في الإحصاءات وتصنيف البيانات ضمن إطار الغاية ١٧-١٨ من خطة عام ٢٠٣٠.

حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز

١٨ - تستند خطة عام ٢٠٣٠ إلى مبادئ حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وعدم التمييز والمساواة والمشاركة، وهي مبادئ أساسية لحصول أفراد الشعوب الأصلية على جميع حقوقهم. ويشمل ذلك الموضوع الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠ وهدفها المتمثل في ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“.

١٩ - وتشكل الشعوب الأصلية نسبة ٥ في المائة من سكان العالم، ولكنها تشمل نسبة ١٥ في المائة من أفقر فئات العالم. وهي تعد في كثير من الأحيان من بين أكثر فئات المجتمع ضعفا وتهميشا. وما فتئت الشعوب الأصلية، على مدى أكثر من خمسة قرون من الغزو والاستعمار والاستيعاب، تجرَّد من أراضيها وأقاليمها ومواردها، وتُمنع من العيش وفقا لثقافاتها وتقاليدها، ويحظر عليها التكلم بلغاتها، كما تُركت خلف الركب بطرق أخرى لا تعد ولا تحصى. فهي من بين المجموعات الأساسية التي تسعى خطة عام ٢٠٣٠ إلى الوصول إليها.

(٧) http://www.cepal.org/en/pressreleases/eclac-supports-statistical-visibility-and-participation-indigenous-peoples-2030-agenda.

(٨) انظر Fabiana Del Popolo and Susana Schkolnik (2013), “Pueblos indígenas y afrodescendientes en los censos de población y vivienda de América Latina: avances y desafíos en el derecho a la información”, ECLAC, *Notas de Población, vol. 40, N° 97* (http://www.cepal.org/es/publicaciones/37682-notas-poblacion-vol40-ndeg-97).

٢٠ - وباعتبار خطة عام ٢٠٣٠ إطارا عالميا يتعين تناوله من قبل البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، فإنها تكتسي أهمية بالنسبة للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشعوب الأصلية التي تعيش في البلدان المرتفعة الدخل، حيث كثيرا ما تخفي المتوسطات الإحصائية الوطنية التفاوتات الهيكلية والوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان الأصليين الذي يتسم بالحرمان.

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، ترتكز خطة عام ٢٠٣٠ على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (القرار ١/٧٠، الفقرة ١٠)، وتشدد على مسؤوليات الدول عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها دونما تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة أو على أي أساس آخر (المرجع نفسه، الفقرة ١٩). وتبرز الخطة أيضا أهمية تنفيذها ”على نحو متسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٨).

٢٢ - ويجري التأكيد على المساواة وعدم التمييز باعتبارهما مبدأين من المبادئ الرئيسية في جميع أجزاء خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك في إطار هدفين من الأهداف المتصلة بالمساواة، أحدهما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (الهدف ٥) والآخر بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف ١٠). وتتضمن الخطة أيضا تعهدا بتعزيز المساواة في الأهداف السبعة عشر جميعها من خلال الالتزام بجملة أمور منها: الإدماج؛ وعدم ترك أي أحد خلف الركب؛ والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب؛ وتصنيف البيانات لتتبع أوجه عدم المساواة.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة أصحاب الحقوق في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها مكفولةٌ، وهي أحد العناصر الرئيسية التي تكفل مساءلة الدول الأعضاء إزاء خطة عام ٢٠٣٠ باعتبارها وثيقة طموحة.

الثغرات والتحديات التي تواجه خطة عام ٢٠٣٠

٢٤ - على الرغم من أوجه التقدم المذكورة أعلاه، لا تزال أهداف التنمية المستدامة تشوبها العديد من الثغرات، وقد تنطوي أيضا على مخاطر محتملة بالنسبة للشعوب الأصلية.

٢٥ - وخلال الدورة الخامسة عشرة للمنتدى الدائم، أثارت الشعوب الأصلية شواغل بشأن غياب الاعتراف عموما بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في خطة عام ٢٠٣٠، فيما يتعلق بالأراضي والصحة والتعليم والثقافة وأساليب العيش. وترتكز حقوق الشعوب

الأصلية بقوة على المادة ١ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية التي تنص على أن ”للشعوب الأصلية الحق في التمتع الكامل، جماعات أو أفرادا، بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان“.

٢٦ - ولا يتجلى كذلك بقوة مفهوم تقرير المصير، على النحو المكرس في المادتين ٣ و ٤ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وهو مفهوم أساسي لحق الشعوب الأصلية في تحديد حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وبينما تعترف خطة عام ٢٠٣٠ بالفقر بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد وليست نقدية فقط، يجري التشديد بشكل متكرر على نمو الناتج المحلي الإجمالي والتصنيع وزيادة الإنتاج، مما يهدد بتقويض النُهُج الشاملة التي تتبعها الشعوب الأصلية إزاء التنمية. ولم تشر خطة عام ٢٠٣٠ إلى مبدأ ”الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة“، المكفول في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ (اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية) وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، مع أن مبدأ ”الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة“ أساسي لضمان احترام حقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، فضلا عن حقوق الشعوب الأصلية الأخرى.

٢٧ - وانتُقدت أيضا خطة عام ٢٠٣٠ من قِبل الشعوب الأصلية لعدم مراعاتها الاعتبارات الثقافية في العديد من الأهداف، منها الصحة والتعليم. فتعليم اللغة الأم على سبيل المثال، الذي تمت الإشارة والدعوة إليه مرارا وتكرارا باعتباره أساسيا لمعالجة الأضرار التي تتعرض لها الشعوب الأصلية في النظام المدرسي وفي المجتمع ككل، لم يُدرَج لا في أهداف الخطة ولا في مؤشراتها[٩].

٢٨ - وبينما يجري الترحيب بارتكاز خطة عام ٢٠٣٠ على حقوق الإنسان، يمكن القيام بالمزيد لضمان تنفيذها أيضا وفقا لنهج قائم على حقوق الإنسان من خلال التمسك بمبادئ تمكين أفراد الشعوب الأصلية وإدماجهم ومشاركتهم بوصفهم شركاء على قدم المساواة مع غيرهم. وعلاوة على ذلك، لا يُقتصر على الحكومات وحدها في المساءلة عن احترام حقوق الشعوب الأصلية، وإنما يساءل القطاع الخاص أيضا عن ذلك. وفي هذا الصدد، أعربت الشعوب الأصلية عن الحاجة إلى تغيير طريقة التفكير الحالية من التركيز على أفراد

(٩) انظر E/C.19/2016/10.

الشعوب الأصلية بوصفهم متلقين للمساعدة إلى الاعتراف بهم كأصحاب حقوق ومشاركين فعليين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠[١٠].

٢٩ - وتشكل إسهامات الشعوب الأصلية في التنمية المستدامة عاملا هاما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فالكثير من الموارد الطبيعية والمناطق التي تتسم بالتنوع البيولوجي في العالم توجد ضمن الأراضي والأقاليم التقليدية للشعوب الأصلية. ويمكن أن تكون الشعوب الأصلية مصدر إلهام وأن تتقاسم ما تملكه من معارف وممارسات تقليدية تتصل بالزراعة المستدامة، وتنوع البذور، والنباتات الصحية والطبية التقليدية، وإدارة النظم الإيكولوجية، وممارسات العدالة المجتمعية، ويجب أن تعطى الفرصة للمشاركة بفعالية على جميع المستويات، بدءا بالمنتديات الوطنية وانتهاء عند المنتديات العالمية، وللتعبير عن آرائها والإعراب عن شواغلها في عمليات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، فإن مواصلة بناء قدرات جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الدول والقطاع الخاص والشعوب الأصلية، أمر ضروري لضمان الفهم الكامل للصلات القائمة بين حقوق الشعوب الأصلية وأهداف التنمية المستدامة.

قرار الجمعية العامة ١٧٨/٧١ بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٣٠ - في عام ٢٠١٦، التزمت الدول الأعضاء بضمان جعل حقوق الشعوب الأصلية في صلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأكدت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٨/٧١، على ”ضرورة ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، بما في ذلك الشعوب الأصلية، التي ستستفيد من خطة عام ٢٠٣٠ وستشارك في تنفيذها“.

٣١ - وفي القرار ١٧٨/٧١ أيضا، جرى تشجيع الدول الأعضاء على ”إيلاء الاعتبار الواجب لجميع حقوق الشعوب الأصلية في سياق الوفاء بالالتزامات التي قطعت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعند إعداد البرامج الوطنية“، وعلى ”النظر في تضمين استعراضاتها الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة وتقاريرها الوطنية والعالمية معلومات بشأن الشعوب الأصلية تتناول التقدم المحرز والتحديات المصادفة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وعلى ”جمع بيانات مصنفة لقياس التقدم المحرز وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب“.

٣٢ - وتناول هذا الالتزام التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية عن دورته الخامسة عشرة، والتي سلطت الضوء على ثلاث

(١٠) انظر E/HLPF/2016/2.

أولويات رئيسية بالنسبة للشعوب الأصلية عند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: (أ) تصنيف البيانات؛ (ب) ومشاركة الشعوب الأصلية في وضع خطط العمل الوطنية؛ (ج) ومشاركة الشعوب الأصلية في المتابعة والاستعراض:

”انسجاماً مع المادتين ١٨ و ١٩ من إعلان الأمم المتحدة وتماشياً مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ودعوتها إلى ’عدم إغفال أحد‘، فإن المنتدى الدائم يوصي بشدة بأن تقوم الدول وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بكفالة تصنيف البيانات على أساس محددات الهوية الأصلية/العرقية والمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في إعداد ورصد خطط العمل الوطنية وفي جميع العمليات المتصلة بمتابعة واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة“[11].

٣٣ - وتكتسي هذه الالتزامات أهمية على الصعيد الوطني في عملية وضع خطط العمل الوطنية المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠، وأطر المؤشرات الوطنية، وآليات التشاور، والبرامج والميزانيات، فضلا عن آليات المتابعة والاستعراض.

ثالثا - رصد التقدم الذي أحرزته الشعوب الأصلية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٣٤ - في عام ٢٠١٦، واصلت الشعوب الأصلية مشاركتها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وقد شاركت بفعالية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل ضمان احترام آراء وحقوق الشعوب الأصلية والترويج لها في الوقت الذي يجري فيه تفعيل خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها في جميع أنحاء العالم. ويسلط هذا الفرع الضوء على مشاركة الشعوب الأصلية والتقدم المحرز على مختلف المستويات.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٦

٣٥ - لقد شارك ممثلو الشعوب الأصلية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الأول الذي عُقد بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وذلك في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦. وأرسلت المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية، بوصفها إحدى المجموعات الرئيسية التسع التي تقدم تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفداً لحضور اجتماعات المنتدى، وقدمت بيانات أثناء المناقشات المواضيعية العامة، وكذلك خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية. وتولى تمثيل المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية رئيس المنتدى.

(١١) E/2016/43، الفقرة ٢٨.

٣٦ - وتضمَّن الإعلان الوزاري الذي اعتُمد بوصفه الوثيقة الختامية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى[١٢] إشارة واحدة إلى الشعوب الأصلية، تتصل بـ ”عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب“ وتمكين الضعفاء. وفي الإعلان، التزمت الدول الأعضاء بما يلي:

> ”نلتزم ... بأن نركز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك كفالة إدماج أولئك الذين هم أكثر تخلفا عن الركب ومشاركتهم. ونرى في هذا الصدد، أن من الأهمية بمكان، حماية الضعفاء وتمكينهم. ونشير إلى أن الذين تبرز احتياجاتهم في خطة عام ٢٠٣٠ يشملون جميع الأطفال والمراهقين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكبار السن، والشعوب الأصلية واللاجئين والنازحين والمهاجرين والسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، والشعوب في المناطق المتضررة من الإرهاب والنزاع“[١٣].

٣٧ - وقدم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، بوصفه هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إسهامات فنية في الاستعراض المواضيعي الذي أجراه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٦، تبرز الحاجة إلى كفالة عدم ترك الشعوب الأصلية خلف الركب عند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد أدت الإسهامات الفنية إلى النهوض بالتوصيات التي قدمها المنتدى الدائم في دورته الخامسة عشرة، فسلطت الضوء بوجه خاص على الحاجة إلى بيانات مصنفة، وضرورة مشاركة الشعوب الأصلية في وضع واستعراض خطط العمل الوطنية وضرورة الاحترام الكامل لحقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها، على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، عند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد أدرجت هذه الإسهامات الفنية وأتيح الاطلاع عليها في منبر الاستعراض على شبكة الإنترنت إلى جانب الإسهامات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى[١٤].

٣٨ - وأثيرت أيضا قضايا الشعوب الأصلية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى من خلال الأنشطة الموازية[١٥] والتوعية. وعلاوة على ذلك، دعي رئيس المنتدى بوصفه المحاور الرئيسي

---

(١٢) الوثيقة E/HLS/2016/1، يمكن الاطلاع عليها في الموقع: https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf.

(١٣) المرجع نفسه، الفقرة ٥.

(١٤) https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/inputs.

(١٥) تولى استضافة نشاط مواز كل من أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالتعاون مع البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في الفريق لمناقشة موضوع ”كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب – تصور عالم شامل للجميع في عام ٢٠٣٠“ يوم افتتاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقام ممثل المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية أيضا بجهود الدعوة إلى إدراج حقوق الشعوب الأصلية في هذه العملية، وشارك خلال المناقشات المواضيعية، فضلا عن الاستعراضات الوطنية الطوعية.

الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٦

٣٩ – من بين الاستعراضات الوطنية الطوعية الـ ٢٢ التي نوقشت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٦، ذُكرت سبعة استعراضات الشعوب الأصلية في تقاريرها، إما بوصفها أولوية عالمية أو شاغلا وطنيا[١٦]. وتضمنت المسائل الرئيسية المشار إليها في هذه التقارير الاعتراف بالشعوب الأصلية كمجموعة معرضة لخطر التخلف عن الركب، وأهمية الحصول على البيانات عن الشعوب الأصلية، وآليات التشاور مع الشعوب الأصلية في خطة عام ٢٠٣٠، والحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأصلية.

٤٠ – وسلطت بعض التقارير الطوعية الوطنية التي تناول قضايا الشعوب الأصلية الضوء على بعض الممارسات الجيدة من حيث ضمان مشاركة الشعوب الأصلية في خطط العمل الوطنية وعمليات المتابعة والاستعراض. فعلى سبيل المثال، أبرز تقرير النرويج أن السامي ديغي (برلمان شعب السامي) سيشارك في تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، وأن الشعوب الأصلية قد استشيرت عند صياغة الاستعراض الطوعي الوطني[١٧]. وبالمثل، لوحظ في تقرير فنلندا أن اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التي أنيطت بها ولاية متابعة خطة عام ٢٠٣٠، تضم أحد ممثلي السكان الأصليين، وهو رئيس برلمان شعب السامي الفنلندي[١٨]. وفيما يتعلق بالمؤشرات الوطنية لخطة عام ٢٠٣٠، ناقشت أوغندا وفترويلا (جمهورية – البوليفارية) والمكسيك، في تقاريرها الوطنية الطوعية، مسألة إدراج بعض المؤشرات العالمية التي تشير إلى الشعوب الأصلية عند تحديد الأهداف والمؤشرات الوطنية.

٤١ – وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٩٩/٧٠ المعنون ”متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي“، وكررت في الفقرة ٧ من القرار تأكيد التزامها بإشراك مختلف أصحاب المصلحة في الاستعراضات الوطنية الطوعية بالإشارة إلى الفقرة ٧٩ من القرار ١/٧٠، التي تتضمن إشارة محددة إلى الشعوب الأصلية.

---

(١٦) انظر الموقع: https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/inputs.

(١٧) انظر التقرير الوطني للنرويج (https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016/norway).

(١٨) انظر التقرير الوطني لفنلندا (https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016/finland).

التقارير العالمية عن التنمية المستدامة

٤٢ - لقد أُدرجت الشعوب الأصلية أيضا في التقريرين العالميين اللذين أسهما في المناقشات التي دارت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والتي استعرضت المنجزات التي تحققت حتى الآن عند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٣ - وعرض تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي يصدر كل أربع سنوات[١٩]، والذي صُمِّم كتقرير تقييمي بدلا من تقرير يتضمن معارف رائدة جديدة، طائفة من المنظورات العلمية ذات الصلة بخطة عام ٢٠٣٠. ويشير التقرير إلى الشعوب الأصلية في عدة مواضع، ويُفرد فرعا خاصا لمسألة إدماج الشعوب الأصلية ودورها في البرلمانات.

٤٤ - وقدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦[٢٠]، وهو التقرير الافتتاحي أهداف التنمية المستدامة، خط الأساس وتحليلا لمؤشرات مختارة من إطار المؤشرات العالمية التي توافرت بشأنها البيانات في عام ٢٠١٦. ويشير التقرير إلى الشعوب الأصلية في إطار سرود تتصل بـ ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''، إلا أن البيانات المقدمة غير مصنفة بما يتيح توفير مقياس لخط الأساس يخص الشعوب الأصلية. ولم تتوافر البيانات أيضا في إطار الهدفين ٢ و ٤، وكلاهما يذكر ويتضمن صراحةً مؤشرات تشير إلى الشعوب الأصلية.

وضع المؤشرات وتصنيف البيانات

٤٥ - على النحو المشار إليه أعلاه، تشير قائمة مؤشرات الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية باعتبارها نقطة انطلاق في آذار/مارس ٢٠١٦، إلى المؤشرات المتعلقة بالشعوب الأصلية والمقترحة من جانبها (انظر الفقرة ١٣ أعلاه).

٤٦ - ولا تزال بعض المؤشرات في القائمة العالمية قيد المراجعة والاستعراض من جانب الدول الأعضاء عن طريق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة[٢١]. أما الشعوب الأصلية التي شاركت في هذه العملية، وذلك من خلال المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية في المقام الأول، فقد أكدت، على وجه الخصوص، على ضرورة كفالة تصنيف البيانات بحسب الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو الانتماء العرقي.

---

(١٩) يمكن الاطلاع على التقرير العالمي للتنمية المستدامة في الموقع: https://sustainabledevelopment.un.org/globalsdreport/2016.

(٢٠) يمكن الاطلاع على تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ في الموقع: http://unstats.un.org/sdgs/report/2016/.

(٢١) انظر الموقع: http://unstats.un.org/sdgs/.

٤٧ - ومما يكتسي أهمية كبرى في الوقت الراهن العمليات الوطنية المتعلقة بتحديد مؤشرات رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، تهيب الشعوب الأصلية بالدول الأعضاء أن تدرج المؤشرات العالمية ذات الصلة بالشعوب الأصلية بالإضافة إلى وضع مزيد من المؤشرات التي تعكس أولويات الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني (بما في ذلك، على سبيل المثال، الاعتراف بهوية الشعوب الأصلية وبأراضيها الجماعية). وعلاوة على ذلك، فإن إدراج محددات هوية الشعوب الأصلية في التعدادات الوطنية ومصادر أخرى للإحصاءات يشكل أولوية عامة لكفالة تصنيف مجمل المؤشرات الأخرى، على النحو المبين أعلاه.

٤٨ - وجرى التأكيد على التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية ومجتمعات الشعوب الأصلية من أجل إدماج البيانات الخاصة بتلك المجتمعات في الإحصاءات الوطنية كتكملة للإحصاءات الرسمية، باعتبار ذلك التعاون ممارسة جيدة. فعلى سبيل المثال، يوفر مشروع مستكشِف أحوال الشعوب الأصلية[٢٢] بيانات تعكس كلا من التقييمات الذاتية والموضوعية لمجتمعات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بدرجة الحصول على الحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. كما يغطي جوانب أساسية من أهداف التنمية المستدامة من منظور الشعوب الأصلية على أرض الواقع، وبذلك يمكن أن يكون مكمِّلا للإحصاءات الوطنية الرسمية بشأن قضايا الشعوب الأصلية.

التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والوطني

٤٩ - في عام ٢٠١٦، استهلت الدول الأعضاء مناقشة الخطوات الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، بوسائل منها وضع خطط عمل وطنية. ومن الأهمية بمكان أن تدرج الدول الشعوب الأصلية في تخطيطها وميزانياتها، وفي ما تحدده من غايات ومؤشرات لتنفيذ واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. ومن الأهمية بمكان أن تتعامل الشعوب الأصلية مع الحكومات، بما في ذلك عن طريق تقديم مقترحات ملموسة بشأن سبل ضمان إدراج حقوقها في سياقها القطري الخاص بها. ولهذا الغرض، لا بد من وضع آليات تشاور دائمة أو تنشيطها. وعلى الصعيد القطري، يمكن لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم والإرشاد بشأن الممارسات الجيدة في مجال الحوار والمشاورات المتعلقة بالشعوب الأصلية. وتقدم خطة العمل المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية (٢٠١٦) التوجيه لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأسرها بشأن كيفية ضمان اتباع

(٢٢) يمكن الاطلاع على معلومات عن مشروع مستكشِف أحوال الشعوب الأصلية في الموقع: www.indigenousnavigator.org/statistics.

نهج متسق في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك عناصر العمل ذات الصلة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٠ - وعلى النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠، تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن أنشطة المتابعة والاستعراض، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها (القرار ١/٧٠، الفقرة ٤٧). ومن الفرص الملموسة السانحة للشعوب الأصلية على الصعيد الوطني الإحاطات الإعلامية المقدمة لأصحاب المصلحة المتعددين والمشاورات وحلقات العمل وأنشطة بناء القدرات، فضلا عن اللجان الوطنية المنشأة بوصفها منابر لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥١ - وستركز المتابعة والاستعراض المضطلع بهما على الصعيد الإقليمي على تحديد الاتجاهات الإقليمية، وتوفير حيز لاستعراضات الأقران والتصدي لتحديات إقليمية بعينها. وفي عام ٢٠١٦، نظمت اللجان الإقليمية عددا من المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة تحضيراً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وشارك ممثلو الشعوب الأصلية في بعض اجتماعات المنتديات الإقليمية، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. وستتيح أيضا المنتديات الإقليمية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧ منابر هامة للشعوب الأصلية، بما في ذلك عن طريق كفالة التعلم عبر البلدان بشأن الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تمشيا مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

رابعا - تأملات في موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٧: "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، من منظور الشعوب الأصلية

٥٢ - في عام ٢٠١٧، سوف ينظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى في موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، كما سيستعرض أهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤. وكل هذه الأهداف تتصل بشواغل الشعوب الأصلية، التي غالبا ما تكون من بين أكثر الفئات ضعفا وفقرا وتهميشا.

٥٣ - وكثيرا ما يكون فقر الشعوب الأصلية نتاجا للتمييز الهيكلي والتهميش. وبذلك، فإن طموح خطة عام ٢٠٣٠ لضمان المساواة في الفرص والنتائج من خلال معالجة القوانين والممارسات التمييزية أمر حاسم لضمان إحراز تقدم حقيقي في القضاء على الفقر في صفوف الشعوب الأصلية. وبالتالي، ففي حين أن تنفيذ الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والجوع وتحقيق الصحة الجيدة والرفاه والحصول على التعليم كلها أمور أساسية

للتصدي للتهميش المستمر الذي تواجهه الشعوب الأصلية، يتعين تنفيذ هذه الأهداف بالاقتران مع التركيز على حقوق الإنسان إلى جانب تنفيذ الهدف ١٠ من بين أهداف التنمية المستدامة بشأن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

٥٤ - ومما يكتسي أيضا أهمية كبيرة في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في المجتمعات الأصلية الأهداف المتصلة بتأمين الحقوق في الأراضي (في إطار الهدفين ١ و ٥)، والحقوق المتساوية في الموارد الاقتصادية (الغاية ١-٤)، والتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن الموارد الجينية والمعارف التقليدية (الغاية ٢-٥)، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والقادرة على الصمود (الغاية ٢-٣)، والحفاظ على تنوع البذور (الغاية ٢-٥).

٥٥ - وترتبط الشعوب الأصلية ارتباطا وثيقا بأراضيها وأقاليمها ومواردها. فالأرض ليست مجرد أصول اقتصادية وإنتاجية بالنسبة للشعوب الأصلية، بل هي عنصر من العناصر المحددة لهويتها وثقافتها وعلاقتها بالأسلاف والأجيال المقبلة. بيد أن الأراضي والأقاليم والموارد هي أيضا مصدر معظم النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان التي واجهتها الشعوب الأصلية، وما زالت تواجهها.

٥٦ - وفي الحالات التي يكون فيها التحول نحو مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة، مثل سدود توليد الطاقة الكهرمائية، يهدد أراضي الشعوب الأصلية، تواجه هذه الشعوب مخاطر جديدة. لذلك، فمن الضروري تأمين حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، وبخاصة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لا سيما من أجل ضمان الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة للشعوب الأصلية في جميع المسائل المتصلة بالأراضي وأولويات التنمية.

٥٧ - وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى الاعتراف بنظم حيازة الأراضي لدى الشعوب الأصلية فضلا عن الاحتياجات الخاصة لمجتمعات الشعوب الأصلية من الرحل وشبه الرحل، مثل المجتمعات التي تعتمد على الصيد البري وجني الثمار والمجتمعات الرعوية. ويؤدي تعليم حدود الأراضي وإصدار صكوك الملكية والحماية من الاستيلاء على الأراضي والتعدي عليها، فضلا عن آليات جبر الضرر، دورا حاسما في حماية الشعوب الأصلية وضمان عدم تركها خلف الركب.

خامسا – الاستنتاجات ومجالات التركيز في عام ٢٠١٧ في ضوء الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في ظل الاحترام الكامل لحقوق الشعوب الأصلية

٥٨ - تُشجَّع الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لجميع حقوق الشعوب الأصلية في سياق الوفاء بالالتزامات التي قُطعت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعند إعداد البرامج الوطنية. ومن خلال حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية، على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ستصبح الدول قادرة على التغلب على التحديات المتبقية التي تواجهها الشعوب الأصلية، ومن ثم على كفالة عدم ترك تلك الشعوب خلف الركب.

إبراز الشعوب الأصلية في البيانات وفي استعراض خطة عام ٢٠٣٠

٥٩ - من أجل كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب، تدعو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الدول إلى ”تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية“ (القرار ١/٧٠، الغاية ١٧-١٨). ويكتسي تصنيف البيانات بحسب هوية الشعوب الأصلية في جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها أهمية لمتابعة التقدم المحرز بالنسبة للشعوب الأصلية.

٦٠ - وعلى الصعيد الوطني، يشمل ذلك دعم الشعوب الأصلية في تحديد المؤشرات ذات الصلة بأطر المؤشرات الوطنية، بما في ذلك إدماج المؤشرات العالمية ذات الصلة وتحديد مؤشرات وطنية إضافية. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان تصنيف البيانات والاعتراف بهوية الشعوب الأصلية في الإحصاءات الوطنية (التعدادات والاستقصاءات والمصادر الأخرى للإحصاءات) من شأنه أن يكون مفيدا في تقييم التقدم المحرز بالنسبة للشعوب الأصلية بالمقارنة مع شرائح أخرى من السكان. ويمثل إدماج البيانات المجتمعية من جانب الشعوب الأصلية في الإحصاءات الوطنية والتقارير المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ طريقةً لمواصلة إدراج منظورات الشعوب الأصلية في عملية المتابعة.

٦١ - وعلى الصعيد العالمي، وفي إطار اللجنة الإحصائية، يمكن لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة أن يدعم مواصلة التطوير المنهجي

للمؤشرات ذات الصلة التي تعكس أولويات الشعوب الأصلية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، المؤشرات ١-٤-٢ و ٢-٣-٢ و ٤-٥-١.

كفالة مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات التنفيذ والمتابعة والاستعراض

٦٢ - تدعو خطة عام ٢٠٣٠ الشعوب الأصلية إلى مرافقة الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في مسيرتها على الطريق المؤدية إلى عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال المشاركة في المتابعة والاستعراض. وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة على الصعيد الوطني، يمكن للشعوب الأصلية أن تسهم في وضع خطط العمل الوطنية، وفي المتابعة والاستعراض على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٦٣ - وفيما يتعلق بالمتابعة والاستعراض، تشجَّع الدول الأعضاء على النظر في تضمين استعراضاتها الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتقاريرها الوطنية والعالمية في هذا الصدد، معلومات بشأن الشعوب الأصلية تتناول التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمكن القيام بذلك من خلال إنشاء أو تنشيط آليات تشاور دائمة بين الشعوب الأصلية والدول الأعضاء.

٦٤ - وباعتبار الشعوب الأصلية وصيّةً على العديد من أكثر مناطق العالم تنوعا من الناحية البيولوجية وحاميةً للأرض وخبيرةً في المعارف التقليدية بشأن العيش المستدام، فإن لديها الكثير مما يمكن أن تسهم به في خطة عام ٢٠٣٠ وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع.